تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر

أ.عمر يحياوي جامعة المسيلة
د.عبد الرزاق بن الزاوي جامعة بسكرة

ملخص :

تواجه الاقتصاديات العربية منذ 2011 حركات احتجاجية متسارعة وضعتها أمام تحديات جديدة،واصبحت بذلك مواجهة هذه التحديات هي المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية،

ونتيجة لذلك سارعت الجزائر إلى الإعلان عن حزمة من الإصلاحات لتفادي تكرار ما حدث في دول الحراك،وبما سيصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار فيها،

تهدف هذه الورقة الى دراسة أبرز التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري بالجزائر في ظل الحركات الاحتجاجية.

الكلمات المفتاحية:المناخ الاستثماري،الحركات الاحتجاجية،الجزائر،الاستثمار الأجنبي المباشر،

Résumé:

Étant donné que les économies arabes 2011 face à des mouvements de protestation ont donné lieu à de nouveaux défis,Devenu relever ces défis est la vraie mesure du succès de la réforme économique dans les pays arabes.

En conséquence, l'Algérie n'a pas tardé à annoncer des réformes pour éviter ce qui est arrivé dans les états de mouvement populaire.

Ce document vise à examiner les défis dans le climat d'investissement en Algérie dans les mouvements de protestation

Mots-clés: climat d'investissement, les mouvements de protestation, l'Algérie, l'investissement étranger direct,

مقدمة:

يشهد العالم العربي منذ 2011 حركات احتجاجية متسارعة أحدثت تحولات جذرية وعميقة في النظام الاقتصادي والسياسي العربي أسفرت عن نتائج وتطورات هامة،وضعت العالم العربي وشعوبه المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة،وجعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية احتياجات العصر ومواجهة تحدياته.

وقد نجحت الحركات الاحتجاجية في تسريع وتيرة ورفع سقف الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي ستصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار سواء في تلك الدول،أو الدول العربية الأخرى في المنطقة التي قامت بتسريع وتيرة إصلاحاتها طوعا لتفادي تكرار ما حدث في دول الحراك وبما سيصب في النهاية في تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة برمتها.

وفي هذا الاطار سارع النظام في الجزائر إلى الإعلان عن مبادرة للإصلاحات في شهر أفريل 2011 كإستجابة للتحولات المحلية والإقليمية،اثر تزايد الحركات الاحتجاجية المنادية بتبني إصلاحات جذرية،هذا بالإضافة إلى المطالب المتكررة بضرورة إحداث تغيير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

ورغم ان الجزائر قطعت سنوات من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتوصلت إلى حد ما إلى إعادة التوازنات الكلية وانعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر،إلا أن ثمة مجموعة من المعوقات تقف حائلا أمام تحسين المناخ الاستثمار،يضاف اليها الظروف والتحديات الجديدة التي تولدت نتيجة لضغوط الحركات الاحتجاجية

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي يشكل قلب المشكلة البحثية ويتمثل هذا التساؤل في "ما هي أبرز تحـــديات المناخ الاستثماري التي تواجه الجزائر في ظل المشهد العربي المعاصر؟"

ويتفرع هذا التساؤل الى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الشروط الواجب توفرها لتحقيق مناخ استثماري ملائم بالجزائر؟
- ✓ ما مدى تأثير المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الحركات الاحتجاجية؟
- ✓ ما هي صور تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر في ظل الحركات الاحتجاجية؟

فرضيات الدراسة:

للاجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية ندرج الفرضيات التالية:

- ❖ ان تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية غير كافي لتحقيق مناخ استثماري ملائم بل يمتـــد ليشـــمل المؤشرات الاجتماعية والسياسية.
- ❖ ان المناخ الاستثماري في ظل ضغوط الحركات الاحتجاجية له أثر على تدفقات الاستثمار بالجزائر.
- ❖ تتعدد وتتنوع التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري بالجزائر في ظل الحركات الاحتجاجية بين الاقتصـــادية والسياسية والاجتماعية غير أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة من هذه التحديات،

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة موضوع تحديات المناخ الاستثماري بالجزائرمن عدة اعتبارات يتمثل أبرزها في:

- ➢ مكانة وأهمية المناخ الاستثماري،بإعتباره يصب ضمن الاتجاه الجديد الذي استحوذ على مكانة هامة في الدول النامية والذي يرتكز على تذليل كل المعوقات التي تقف حائلا امام جذب الاستثمار الاجنبي المباشر،
- ➢ ضرورة البحث في سبل مواجهة تحديات المناخ الاستثماري،ومن ثم دفع مسيرة التطور والتقدم الاقتصـــادي في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا،

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولا:الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر واهم المعوقات المواجهة له.

ثانيا:مستقبل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في ضوء الحركات الاحتجاجية.

منهجية الدراسة: لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكال السابق،تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجـــل عرض المفاهيم الخاصة بالموضوع،

تقسيمات الدراسة:

بناءا على ما سبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيمها الى اربعة مباحث رئيسية يتنـــاول المبحـــث الأول الإطـــار المفاهيمي لمناخ الاستثمار وعلاقته بالحركات الاحتجاجية ويركز المبحث الثاني على واقع المناخ الاستثماري بالجزائر أما المبحث الثالث فيتطرق إلى تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر أما المبحث الرابع فيتناول بالتفصيل تحديات المناخ الإستثماري بالجزائر في ظل الحركات الاحتجاجية.

تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر

المبحث الأول:اطار مفاهيمي لمناخ الاستثمار وعلاقته بالحركات الاحتجاجية:

تزايد الاهتمام ب"مناخ الاستثمار" مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أهم عوامل النمو الاقتصادي، ويعتبر من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة وقد تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسية والإقتصادية والتنظيمية

1- مفهوم مناخ الاستثمار:هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري فحسب المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعبير مناخ الإستثمار الى"مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية ،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الإستثمارات ،وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة،بعضها ثابت أو شبه ثابت،إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض،مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة،أوضاعاجديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال"[1] يربط هذا التعريف مناخ الإستثمار بمجمل الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال،

-" هو محصلة تلك المجموعة من المتغيرات والعوامل التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات وإتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية ،ومجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من إتجاهات ومؤشرات سياسية واقتصادية وإجتماعية "، ويظهر الواقع العملي صعوبة في محاولة الفصل بدقة بين عناصر متغيرات كل مجموعة على حدى نظرا لأن المناخ الإستثماري يعبر عن بيئة،والبيئة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر مجتمعة،كما أنها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتباعدة والمتجاورة أيضا،[2]

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بعوامل تتعلق بالمجتمع وعوامل مرتبطة بالحكومة،

- يعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة2005الصادر عن البنك الدولي بأنه"مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر[3]

من خلال هذه المفاهيم، نستطيع أن نقول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم مركب ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية[4]

2- المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:تتمثل فيما يلي:

أ- شرط الشفافية والتناسق: يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار،بالإضافة إلى إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات أن يتضمن مبدأين أساسيين، مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ عدم التمييز.

ب- شرط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال ويستلزم مبدأين، مبدأ آلية أو تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة.

ج- شرط الاستقرار: بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.[5]

3- تأثير الحركات الاحتجاجية على المناخ الاستثماري:

يترتب على الحركات الاحتجاجية مجموعة من التغيرات والمستجدات يتباين تأثيرها، فقد يكون سلبيا على المدى القصير، وربما يتبدل ليصبح ايجابيا على المدى المتوسط أو الطويل والعكس صحيح،وتؤكد الدراسات والأدبيات السياسية والاقتصادية تجاوز تأثيرا نتائج مثل هذا النوع من الحراك السياسي حدود الدولة واحتمالية انتقال تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى دول الجوار مما يبرز أهمية دراسة وتحليل تأثير هذه الأحداث على المستوى الاقليمي وفيما يلي استعراض لأبرز الآثار الناجمة عن التطورات السياسية في المنطقة على بيئة ومناخ الاستثمار:

❖ ضبابية في الأطر القانونية والاجراءات والتشريعات:نجم عن الحراك الشعبي درجات متفاوتة من تغييرات في تشكيلة الحكومات والقوانين والتشريعات والاجراءات الإدارية،تسببت بشكل أو بآخر في حدوث ضبابية في الأطر التشريعية والإجراءات المعمول بها وأسس وسيادة القانون واتخاذ القرارات ذات الصلة بشكل مباشر او غير مباشر بالاستثمار الخاص عموما والأجنبي على وجه الخصوص[6].

❖ التوترات الأمنية:التطورات السياسية الأخيرة نجم عنها كذلك غياب الأمن،في بعض الأحيان وما يترتب عليه بالطبع من آثار تنعكس سلبا على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام.

❖ الاضطرابات العمالية الفئوية:ينجم عنها تداعيات معظمها سلبي وتتمثل في تعطيل العمل والانتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل،والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء العاملين على حقوق قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة روح الانتماء والرضا الوظيفي ومعدلات الانتاجية.

❖ الموقف من القطاع الخاص: قد تؤدي التحولات السياسية لتغير موقف النظام الجديد من القطاع الخاص بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة تحركات تشمل القطاع الخاص في دول الحراك وخصوصا المؤسسات ذات الصلة بالنظم الحاكمة السابقة،وما يترتب على ذلك من تغيرات ادارية اوتشريعية تمس الامتيازات والضمانات الممنوحة للقطاع الخاص،

❖ التأثيرات الإقليمية:حيث ينتج عن الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع اقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع واعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود،سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكا والدول العربية الأخرى والعالم، أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكا وبقية الدول،حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات ، وكذلك المعاملات التجارية والمالية والعربية مع باقي العالم[7]

المبحث الثاني:واقع المناخ الاستثماري بالجزائر:

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسنفصل فيها كما يلي:

اولا: المكونات السياسية:

تمكنت الجزائر من تجاوز حالة الانفلات الأمني في سنوات التسعينات غير أن تحسن الوضع الأمني وحده لا يعكس مدى الاستقرار السياسي الذي يقاس أيضا بعدد المظاهرات الاحتجاجية،والاغتيالات السياسية،واضرابات العمال، والتهديد

الخارجي، مدى إستقرار الحكومات وعدم تعرضها للتغيير[8] ،وبالنظر إلى مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنـــك الدولي والذي يقيس عملية ممارسة السلطة من خلال عملية إختيار وتغيير الحكومات ومقدرة الحكومات على صـــياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة [9] وبمقارنة الجزائر مع أحسن دولة عربية في هذا المؤشر وهي قطر ينتج الشكل التالي:

الجدول رقم(1) تطور موقع الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي مقارنة بأحسن دولة عربية للفترة(2014/2009)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1,22-	1,26	1,36-	1,32-	1,18-	1,17-
قطر	1,21	1,12	1,17	1,21	1,19	1,00

دليل المؤشر: (2,5) أعلى درجات الاستقرار السياسي،(- 2,5) أدنى درجات الاستقرار السياسي

Source: World Bank,Political Stability/Absence of violonce,in (http://info.worldbank.org/ governance /wgi/ index .aspx#reports) reviewed on06/03/2016

يتضح من الشكل أعلاه تحسن الجزائر في المؤشر من 1,22- سنة2009 إلى 1,17- سنة 2014 وتعتبر هذه الفترة احسن من الفترة(2002-2004) ورغم هذا التحسن فهي مازالت تعاني من إستقرار سياسي متدني جدا مثل معظم الدول العربية التي سجلت معدلات سالبة في هذا المؤشر ماعدا خمس دول عربية،[10]

ثانيا:المكونات الاقتصادية:

تنقسم العوامل الاقتصادية الى مؤشرات أداء اقتصادي داخلي ومؤشرات أداء اقتصادي خارجي وسيتم تفصيلها كما يلي:

1- مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي:

بملاحظة بعض مؤشرات الأداء الداخلي كمعدل النمو والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم اضافة الى الموازنة العامة ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (2) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي بالجزائر للفترة (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الحقيقي %	2,83	3,30	2,81	3,84	3,99
الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	199,39	207,80	212,45	227,80	238,46
معدل التضخم(متوسط سنوي%)	4,5	8,9	3,3	3,2	4,0
الموازنة العامة بالمليار دولار	0,87-	8,54-	1,91-	10,22-	11,00-

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الأول،الكويت،2015،ص ص6 -13.

يتبين لنا حسب احصائيات الجدول ما يلي:

- تذبذب في معدل النمو الاقتصادي بارتفاعه من 2,83 %سنة 2011 الى 3,30% سنة 2012 ليتراجـــع ســـنة 2013 مسجلا2,81 % ليرتفع سنة 2014 محققا نسبة 3,84 % ،
- نمو الناتج المحلي الاجمالي من 199,39 سنة 2011 الى 277,80 مليار دولار سنة 2014،
- تذبذب في معدل التضخم بارتفاعه من4,5% سنة 2011 لترتفع الى 8,9 % سنة2012 لتستقر بين 3,3 و3,2 في سنتي2013 و2014 بفضل ادخال بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 اداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة اشهر بمعدل تسعيرة قدره 1,50% حيث تم امتصاص فائض السيولة بطريقة فعلية من خـــلال ادوات استرجاع السيولة[11]
- عدم استقرار في رصيد الموازنة حيث سجلت عجز مقدر ب 0,87- مليار دولار سنة 2011 وارتفع سنة 2012 مقدرا ب 8,54- مليار دولار وانخفض الى 1,91- مليار دولار سنة2013 ليرتفع الى 10,22- سنة 2014

ويعود هذا التذبذب بسبب عدم إستقرار الظروف الخارجية عموما وأسعار النفط بالتحديد نتيجة للتبعية القوية للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات،

2- مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي:

بين تتبع بيانات الحساب الجاري والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية بالجزائر النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3) تطورمؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي للفترة (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014	2015
الحساب الجاري بالمليار دولار	19,8	12,3	0,8	6,8-	7-
المديونية الخارجية بالمليار دولار	4,41	3,69	3,39	3,73	
الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار	182,2	190,7	194,0	190,2	186,1

Source:Bank of algeria,RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE,Juillet 2015,P168.

يتبين من الجدول ما يلي:

- انخفاض في الحساب الجاري من 19,8مليار دولار سنة 2011 الى-6,8 مليار دولار سنة2014.
- انخفاض في المديونية الخارجية من 4,41 مليار دولار سنة2011 الى 3,73 سنة 2014،
- ارتفاع في قيمة الاحتياطيات الدولية من 182,2 مليار دولار سنة2011 الى 190,2 مليار دولار سنة 2014،ويعود هذا الارتفاع الى ادراج اموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية،

ثالثا: المكونات الاجتماعية:

بمتابعة تطور عدد السكان ومتوسط دخلهم السنوي ومقارنتها مع نسب البطالة بالجزائر ينتج ما يلي:

الجدول رقم(4) تطور بعض المؤشرات الاجتماعية بالجزائر للفترة (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان بالمليون نسمة	36,7	37,5	37,9	38,7	39,5
متوسط الدخل السنوي المواطن	5.431	5,542	5,606	5,886	6,041
معدل البطالة(% من اجمالي قوة العمل)	10,0	11,0	9,8	10,6	-

Source:Bank of algeria,RAPPORT 2014 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet2015,P154.

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- ارتفاع في عدد السكان من36,7 مليون سنة 2011 الى 38,7 مليون نسمة سنة2014 ،
- ارتفاع الدخل السنوي للمواطن الجزائري من 5431 سنة2011 الى 5886 دولار سنة2014،ما يصنف الجزائر ضمن شريحة الدخل المتوسط من بين 17 دولة عربية،
- ثبات في معدل البطالة مع تغير طفيف خلال الفترة تراوحت بين9,8 %و11 %من اجمالي القوة العاملة،

المبحث الثالث:تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر:

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعدم الاستقرار رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر

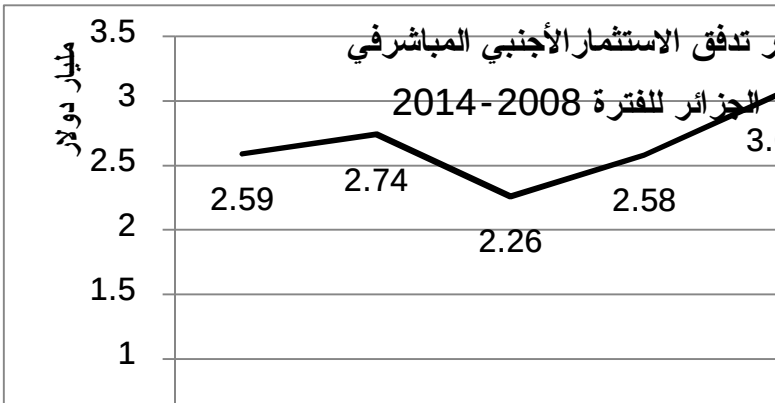

Source: UNCTAD,world investment report, Towards a new generation of investment policies,New york and Genève, 2012, table I.1, p169.
The Arab investment &Export Credit Guarantee Corporation,Investment Climate in Arab Countries: Dhaman Investment Attractiveness Index2015, Kuwait2015,p68.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة التدفقات من 2,59 مليار دولار سنة 2008 الى 2,74 مليار دولار سنة 2009 رغم الأزمة العالمية لتسجل انخفاض سنة2010 مسجلة قيمة2,264 مليار دولار، نتيجة للتراجع في قيمة تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية [12]،لكن التدفقات زادت سنة 2011 بنسبة 13,6%محققة قيمة 2,58 مليار دولار محتلة المرتبة الخامسة بعدالسعودية الامارات لبنان والسودان[13] ويتواصل الارتفاع محققة اعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 3,05 مليار دولار لتبدأ في الانخفاض سنتي 2013 و2014 بقيمتي 2,66 و1,48 مليار دولار عل التوالي ،ولتتبع حصيلة المشاريع خلال سنتي 2014/2013 نلاحظ الجدول التالي:

الجدول رقم(5) حصيلة المشاريع المعلن عنها لسنتي 2014/2013

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع		القيمة بمليار دج		عدد مناصب العمل	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الاستثمارات المحلية	8830	9799	1384	2022	131861	132784
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	65	105	332	170	17082	18175
المجموع	8895	9904	1716	2192	148943	150959

Source:Agence Nationale de Dévelopement de l'investissement, Etat récapitulatif des projets d'investissement déclarés Période 2013-2014,in(http://www.andi.dz/fr/?fc=b_declare) consulter le11/04/2015

نلاحظ أن عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في سنتي 2013 و2014 قدرتا ب 0,73 % و1,06% على التوالي من إجمالي المشاريع وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمشاريع الإستثمار المحلي ولكن مع هذا إستحوذت الإستثمارات الأجنبية المباشرة على نسبة 19,34 % و 7,75 % من المبالغ المستثمرة كما حققت مناصب عمل معتبرة بنسبة 11,46% و12,03% على التوالي.

المبحث الرابع:تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر في ظل الحركات الاحتجاجية:

يمكن تلخيص ابرز تحديات المناخ الاستثماري في الجزائر كما يلي :

أولا: ضعف المنظومة البنكية: ويتجلى ذلك في إستمرار سيطرة المصارف العامة على 90% من إجمالي الودائع والقروض[14] والطابع الكلاسيكي للقطاع المصرفي [15] وضعف إستخدام التكنلوجيا[16]وغياب الشفافية في تمويل الإستثمارات[17] والبيروقراطية في المعاملات البنكية، ففي الوقت الذي تستغرق فيه دراسة ملف طلب قرض عدة شهور في البنوك العمومية مقابل أسبوع في بنك أجنبي بالجزائر وهو Société Générale ،[18] يضاف الى هذا محدودية صلاحيات الوكالات البنكية

في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية[19] وشدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها والتي تعادل مرتين قيمة القرض، [20]

ثانيا:صعوبات الحصول على العقار الصناعي:ويظهر ذلك في عدم امتلاك السلطات المحلية لمخططات مسح دقيقة لمختلف الأراضي المتاحة في إقليم الولاية مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات[21]، وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 مليون م^2، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة غياب الشفافية في توزيع الأراضي [22] اضافة الى طول المدة الزمنية المستغرقة لرد هيئات منح قرار استغلال العقار وقد يطول الأمر أحيانا لسنة[23] والإرتفاع الفاحش في أسعار العقارات حيث يفوق سعر المتر المربع في رويبة600 أورو مقابل 10 أورو في مناطق صناعية على بعد 20كم من العاصمة باريس[24]

ثالثا:ضعف البنية التحتية:

على الرغم من الجهود المبذولة والتي أضفت نوع من التحسن على ميناء الجزائر العاصمة بالخصوص الذي يعتبر أهم ميناء لعبور معظم السلع و نفس الكلام يقال على الطرق و المطارات والمياه والاتصالات ، لكنها تبقى غير كافية،حيث لا زالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم آلياتها المختلفة، وإستمرار إحتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، إضافة إلى أن كفاءة إنتاج الكهرباء منخفضة في الجزائر كما تعاني نقصا في عدد خطوط الهاتف الثابت، ومستوى إنتشار الانترنيت،ويرجع ذلك أساسا إلى إستمرار إحتكار الجزائرية للإتصالات لهذين المجالين، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسن مكانة الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة،حيث بلغت نسبة التطور سنة2007أكثر من200 %أي حوالي 70% من السكان[25] كما أدت المنافسة إلى إنخفاض تكلفة الانترنت، وتحسين مستوى الخدمات.

رابعا:معوقات ادارية وقانونية: وتتمثل في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالإستثمار[26] واستغراقها وقت طويل لتطبيقها[27] كما أن سمة عدم الإستقرار الإداري هي المستحوذة والمسيطرة على مؤسسات الدولة [28] اضافة الى التدابير القانونية الغير مدروسة مثلما حصل عندما قامت الجزائر بفرض الرسم على الأرباح الاستثنائية[29] مما نتج عنه نزاع مع أناداركو وميرسك في سنة2006 سارعت إثره الشركات الدولية بعد فشل المفاوضات إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي وإستمرت القضية الى غاية 31جانفي2012 وتم وضع حد للنزاع القضائي بالتراضي لتفادي التغريم عبر القضاء وهو ما فتح المجال لشركات أخرى للحصول على هذه التنازلات[30] كما أن تعويض سوناطراك لشركائها بهذه الطريقة أضر بسمعة الجزائر ورسخ صورة عدم إستقرار تشريعاتها.

خامسا:ضعف أداء البورصة:

حيث نجد أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر هو5 شركات مقابل 48 شركة في تونس و لم تسجل البورصة أي مساهمة للأجانب بسبب قلة النشاط وقلة عدد الأوراق المالية المتداولة فيها ونوعيتها إضافة الى الغياب التام لشهادات الإيداع الدولية والإصدارات الأجنبية بها، ورغم أن بورصة الجزائر راسلت 40 شركة خاصة تؤكد إمكانية دخولها البورصة[31]

سادسا:الاقتصاد الخفي:(الموازي)

يشكل الاقتصاد غير الرسمي منذ الاستقلال عنصر أساسي من المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر[32] فقد أكـــدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، [33]وقد تم إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14 %من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري،[34] وهذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها[35]

سابعا:الصورة السيئة للجزائر في الخارج :

يعتبر عدم المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الإستثمار في القطر من أهم العوامل المثبطة للمستثمرين الأجانب[36] وعلـــى الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي تحققت من طرف السلطات، فإن الجزائر سجلت خسارة كبيرة لصورتها في الخارج ، فالمتعاملون الأجنبيون ليس لهم علم و دراية بالقوانين و التنظيمات الجديدة التي تم إدخالها على الاقتصاد وعلـــى حالـــة التحسن في المجال الأمني و الاجتماعي نتيجة لضعف الترويج.

ثامنا: رفض الإحتكام للقضاء الوطني:

حيث أن الشركاء الأجانب يرفضون الاحتكام للقضاء الجزائري بسبب ضعفه ويفضلون التحكيم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية مثلما حدث بين شركة سوناطراك والشركة الاسبانية O.H.L حيث تعهدت سوناطراك بدفع 95 مليون أورو بعد تهديد الشركة الاسبانية باللجوء الى التحكيم الدولي،[37]

تاسعا:ضعف فعالية الاصلاحات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية

عدم وضوح الإستراتيجية الصناعية،وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، نتيجة ضعف العمالة والإرتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية[38]

عاشرا:مشكل الحوكمة

حيث تتجلى و لحد اليوم سيطرة القطاع العام الذي مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد و بشكل ملحوظ [39]،ومعلوم أن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات الى أن تصبح غير رسمية[40] و بالنظر إلى مؤشر الحاكمية * وبمقارنة الجزائر مع الامارات الرائدة عربيا في هذا المجال وماليزيا **التي تحولـــت إلى دولة حديثة تتمتع بمؤسسات حكم راسخة[41] حصلنا على الشكل التالي:

الجدول رقم(6) موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد لسنة2011

	الجزائر	الامارات	ماليزيا
مؤشر الفساد الاداري	0,14	0,31	0,44
مؤشر سيادة القانون	0,25	0,5	0,5
مؤشر البيروقراطية	0,33	0,67	0,67
مؤشر تدخل الحكومة	0,71	0,83	0,7

المصدر:من اعداد الباحثان اعتمادا على المعلومات المستقاة من:المعهد العربي للتخطيط،تقريرالتنافسية العربية،2012،مرجع سابق ص42-48.

نلاحظ أن الجزائر تعاني من الفساد الاداري حيث تظهر الفجوة واضحة بينها وبين الدولتين (إرتفاع النسبة معناه فساد أقل)،أما في مجال سيادة القانون فالوضع يدل على إرتفاع مستوى المخاطر في الجزائر ومن مؤشر البيروقراطية يظهر ضعف قدرة الحكومة على ادارة الموارد بكفاءة، أما في مجال تدخل الحكومة فيظهر أن الجزائر لاتختلف في معاناتها عـــن معظـــم

الدول العربية حيث تدل النسبة المرتفعة على أن الدولة منفذة لبرامجها الانفاقية بأعلى تكلفة وبالتالي فهي أقل فاعليـــة في انتاجية النفقات العامة،في المقابل تعتبر ماليزيا رائدة في هذا المجال حيث أن المؤشر يساوي الصفر،

كما أن المؤسسات تشكل نقطة الضعف بالنسبة للجزائر[42] وبالنظر إلى مؤشر التعبير والمساءلة الذي يقـــيس كفـــاءة المؤسسات في إدارة عملية التنمية والذي يكشف ضعف جميع الدول العربية في هذا المؤشر حيث لم يكن هـــذا المؤشـــر موجبا في أي دولة عربية قبل2009 [43] وجاءت الجزائر في المرتبة 12عربيا في هذا المؤشر سنة 2009[44]،

الجدول رقم (7) تطور موقع الجزائر في مؤشر التعبير والمساءلة للفترة(2009-2014)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1,06-	1,03-	1-	0,9-	0,89-	0,93-

دليل المؤشر:-2,5 أقل درجة و+2,5 اعلى درجة

Source: World Bank,Voice and Accountability,in (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) reviewed on 06/03/2016

يتبين من الشكل أن المؤشر سالب في معظم الفترة (2009 /2014) مما يعكس الضعف الواضح للمؤسسات،

إحدى عشر:التخلف في مجال التنمية البشرية: رغم تحسن وضع الجزائر في هذا المجال الأنها مازالت متأخرة في مجال الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة متمثلة في إنخفاض نسبة عدد الباحثين وتواضع عدد المقالات العلمية والتقنية ... وغيرها،

إثنا عشر: مشكل الفساد: حيث صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر الفساد لسنة2007 كما صـــنفت في المرتبة84 في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية والذي صنف في نفس الوقت الامارات وقطر في المرتبتين31 و32 عالميا على التوالي،[45] وقد أشارت دراسة البنك الدولي حول مناخ الإســـتثمار في الجزائـــر الى أن 34,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات[46] كما أن إختلاس الأموال العمومية تعتبر الجريمة الأكثر تفضيلا لإطارات الإدارة الجزائرية، ففي سنة2010 تم إحالة948 قضية فساد على المحاكم وتم الفصل والحكم فيها ضد 1352متهم ،منها 475 قضية تخص إختلاس أموال عمومية و107 في قضايا تتعلق بإساءة إستغلال الوظيفة و 95 قضية رشوة للموظفين العموميين،أمـــا المحاباة في الصفقات العمومية فكانت في79 قضية فقط [47] ويلاحظ وجود نقائص في القانون المتعلق بمكافحـــة الفســـاد ومحاربته الصادر سنة2006 *والذي يضم مادة عقابية واحدة تضم عقوبات من سنتين إلى عشر سنوات سجنا نافـــذة بحيث يتم فرض نفس العقوبة على الذي يختلس مبلغ ضئيل والذي يختلس مبلغ كبير[48] ،وهذا عكس القانون السابق الذي يتدرج في العقوبة **

الجدول رقم (8) مقارنة تطور موقع الجزائر مع أحسن دولة عربية ضمن مؤشر مكافحة الفساد للسنوات 2014/2009

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	0,55-	0,49-	0,5-	0,48-	0,47-	0,61-
قطر	1,72	1,57	1,08	1,19	1,24	1,09

- دليل المؤشر:- 2,5: أعلى درجات الفساد،+2,5:أدنى درجات الفساد

Source:World Bank,Control of Corruption,in (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports) reviewed on 06/03/2016

يتضح من الشكل أن المؤشر سالب طول الفترة حيث تراوحت النسبة ما بين(- 0,47 و-0,61) وقد سجلت الجزائر تحسن في هذا المؤشر مقارنة بسنة2002 (سجلت-0,94) مما يبين أن هناك جهود مبذولة لمكافحة الفساد لكنها غير

كافية لتقليص الفجوة الواضحة بينها وبين أحسن الدول العربية،حيث تتصف الجزائر بدرجة تفش للفساد تفوق المتوسط العالمي[49]

ثلاثة عشر:معوقات أخرى: توجد معوقات أخرى تتمثل في ضعف التشريع والإدارة الضريبية، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية [50] اضافة الى ضعف النظام الضريبي الجزائري[51] وعدم إستقراره حيث في كل سنة تصدر تعديلات ضريبية فقانون المالية لسنة2005 تضمن68 إجراءا ضريبيا وقانون المالية لسنة2006 تضمن 51 إجراءا ضريبيا وقانون المالية لسنة2007 تضمن 72 إجراءا ضريبيا مما نتج عنه عدم وضوح الرؤية لدى السلطات[52] كما ان ضعف القطاع الخاص المحلي[53] يقف عائقا أمام ربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة[54] اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والأمني حيث أنه رغم تجاوز حالة الانفلات الأمني إلا أن الجزائر مازالت تعاني من القلاقل السياسية[55] ترجمه تسجيلها لمعدل سالب طوال الفترة(2002-2011) في مؤشر الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة التوصل إلى أبرز تحديات المناخ الاستثماري التي تواجه الجزائر فى ظل الحركات الاحتجاجية ، ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- ❖ أصبحت الحركات الاحتجاجية جزء مهم من واقع الدول العربية عامة والجزائر خاصة في الوقت الراهن، ومن أخطر التحديات التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن الاقتصادي العربى.
- ❖ هناك صور مختلفة لتحديات المناخ الاستثماري التي تواجه الجزائر في ظل الحركات الاحتجاجية وتحتل التحديات الاقتصادية موقع الصدارة من هذه التحديات،
- ❖ يترتب على تحديات المناخ الاستثماري العديد من الآثار الضارة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

من اجل ذلك يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- ✓ تعديل قوانين العمل وجعلها أكثر مرونة بإدخال أنواع جديدة من عقود العمل المؤقتة،وإدخال نظام الأجور المنخفضة خلال فترات إكتساب المهارات قبل انتقال العامل إلى مرحلة العقد الدائم، حيث يعد هذا الأسلوب أسهل من تخفيض الحد الأدنى للأجور الذي يؤدي إلى التصادم مع إتحادات العمال،
- ✓ تنشيط بورصة الجزائر مع تعديل قانون سوق الأوراق المالية لتسمح بإنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يصاحبها متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا،
- ✓ العمل على معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية ،ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع الاستيلاء عليها،
- ✓ تهيئة الإطار المؤسسي مع ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته ومواصلة وتعديل قانون مكافحة الفساد بالرجوع الى بعض المواد الموجودة في القانون السابق والذي يتدرج في زيادة العقوبة كلما زاد المبلغ المختلس ومحاربة تبييض الأموال،

الهوامش:

[1] علي عبد القادر علي ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر،مجلة جسر التنمية،العدد34،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،2004، ص 5 .

[2] سامي عفيفي حاتم،التأمين الدولي،ط1 الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ،1986،ص285.

[3] غريب بولرباح،العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر،مجلة لباحث، عدد10، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،سنة2012،ص106.

[4] محمد داودي،محددات الإستثمارالأجنبي المباشرفي الجزائر:دراسة قياسية،المؤتمر الدولي العاشرحول"التوجهات الحديثة في تمويل التنمية" ،بيروت،لبنان،11- 13أفريل2011،ص5.

[5] عبد المجيد تيماوي،مصطفى بن نوي،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري:حالة الجزائر،الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،17-18 افريل 2006،ص 242.

[6] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت،2011،ص49.

[7] مرجع سابق،ص50.

[8] بندر بن سالم الزهراني،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-2000،رسالة ماجستير في الإقتصاد(غير منشورة)،جامعة الملك سعود،السعودية، 2004،ص16.

[9] حسين الطلافحة ،التخطيط والتنمية في الدول العربية،مجلة جسر التنمية،العدد13 ،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، مايو/ أيار2012 ،ص7.

[10] حسين الطلافحة،مرجع سابق،ص ص7-15.

[11] بنك الجزائر،وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر،تدخل محافظ بنك الجزائر امام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني،اكتوبر 2013،ص10.

[12] كمال شريط،تحليل واقع الاستثمارالأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة :الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة(2005-2010)،مجلة البحوث والدراسات العلمية،العدد6،جامعة يحي فارس،المدية،مارس2012،ص273.

[13] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت2011،ص ص97-98.

[14] مليكة زغيب ،حياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل،ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية:واقع وتحديات،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،14- 15 ديسمبر2004،ص402.

[15] Kada Akacem,Des Reformes economiques pour la promotion des PME, Revue des economies nord Africaines,n°5,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,Janvier2008,P18.

[16] Farid Yaici&Rachid Lalali,Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement economique, Revue des economies nord Africaines,n°2,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,Mai2005,p57.

[17] مختار مسامح،النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل،مجلة أبحاث االقتصادية وادارية،العدد4،جامعة محمد خيضر،بسكرة، ديسمبر2008،ص216.

[18] سليمان ناصر،تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر،الأسلوب والمبررات،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،يومي 18/17 أفريل2006،ص594.

[19] سعدان شبايكي،معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ماي2007،ص191.

[20] سعيد بريبش،عبد اللطيف بلغرسة،اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائربين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،17-18أفريل 2006،ص325.

[21] محبوب بن حمودة،اسماعيل بن قانة،أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي،مجلة الباحث،العدد5،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2007،ص61.

[22] لخضر عبد الرزاق مولاي،شعيب بونوة،دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر،مجلة الباحث،عدد7،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009-2010،ص147.

[23] محبوب بن حمودة،اسماعيل بن قانة،مرجع سابق،ص 66.

[24] سفيان بوعباد، العقار الصناعي مفلس المستثمرين في الجزائر،جريدة الخبر ،بتاريخ2011/09/12،ص7.

[25] كمال رزيق،توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنلوجيا المعلومات،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 48- 49، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،خريف 2009-شتاء 2010،ص151.

[26] مفتاح صالح،دلال بن سمينة،واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 43-44 ،الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،صيف خريف2008،ص125.

[27] BelkacemDouah,Les zones franches en Algerie:Conclution d'une experience, Revue des economies nord Africaines,n°6,Faculté des siences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali,Chlef,1ère trimestre2009,p79.

[28] عبود زرقين،الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية،مصر،2009. ،ص179.

[29] الأمررقم 06-10 المؤرخ في 29جويلية2006 ،المعدل والمتمم للأمررقم05-07 ،المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في28أفريل2005،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 30جويلية 2006.

[30] سمية يوسفي،الجزائر مجبرةعلى مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض انادارکو،جريدة الخبر،عدد6651،الموافق ل2012/03/11.

[31] ايمان كيموش،لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة،جريدة الفجر،عدد3505،الموافق ل 2012/04/16.

[32] SamirBellali,Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie:quelques enseignements,Revue du chercheur,n°6,université Kasdi merbah,Ouargla,2008,p3.

[33] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 6،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2009 ،ص326.

[34] لخضر عبد الرزاق مولاي ،شعيب بونوة،مرجع سابق،ص147.

[35] خديجة خالدي،أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2004،ص88.

[36] علي كساب،محمد راتول،التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 1،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004 ،ص47.

[37] سمية يوسفي ،سوناطراك تستعد لتسديد95مليون أورو لشركة اسبانية،جريدة الخبر ،العدد6653 ،الموافق ل 2012/03/13.

[38] عبود زرقين،مرجع سابق،ص164.

[39] الزين منصوري، آلية تشجيع وترقية الاستثمارکأداة لتمويل التنمية الاقتصادية،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2006/2005،ص150.

[40] لخضرعبد الرزاق مولاي،شعيب بونوة ،مرجع سابق ،ص 143.

[*] تم بناء المؤشرحسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 إعتمادا على ثلاثة عوامل وهي الفساد الاداري ،إحترام القانون ،النظام والبروقراطية وتوجد مصادر أخرى مثل البنك الدولي تضيف مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر نوعية التنظيم والضبط،

[**] المقارنة مع هاتين الدولتين لايعود لأنهما الأفضل مطلقا،بل يرجع لتحسنهما الملحوظ في مجال الحوكمة كما أن هناك تقارب في بيئتهما السياسية مع الجزائر بحكم الانتماء العربي والاسلامي.

[41] سمير عبد الرسول العبيدي،مهاتير محمد الأنموذج والتجربة،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،صيف- خريف،2008،ص91.

[42] المعهد العربي للتخطيط،تقرير التنافسية العربية،2012،مرجع سابق،ص37.

[43] حسين الطلافحة،مرجع سابق،ص 9.

[44] مرجع سابق،ص17.

[45] علي عبد القادرعلي،مؤشرات قياس الفساد الإداري،مجلة جسر التنمية،العدد70،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،2008 ،ص7.

[46] لخضرعبد الرزاق مولاي،شعيب بونوة،مرجع سابق،ص147.

[47] جريدة النهارالعدد 1267الموافق ل 2011/12/10

[*] تم اعتماد قانون العقوبات الصادر في2006 تماشيا مع الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

[48] خالد.س "قانون العقوبات السابق هو الأمثل لمراقبة الفساد"،جريدة الأحرار،2011 ،العدد 4217،ص5.

[**] قانون العقوبات2001 كان يحتوي على عدة عقوبات تتدرج حسب قيمة المبلغ المختلس فكلما إرتفع المبلغ المختلس ارتفعت العقوبة.

[49] علي عبد القادر علي،مؤشرات قياس الفساد الاداري،مجلة جسر التنمية،العدد70،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، فبراير شباط 2008،ص9.

[50] كمال رزيق،سمير عمور،تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي2006، ص325.

[51] حميد بوزيدة،الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شما ل افريقيا،عدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، جوان 2006، ص296.

[52] مراد ناصر،تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر،مجلة جامعة دمشق،المجلد25،العدد الثاني،جامعة دمشق،سوريا، 2009،ص193.

[53] H.Ait Ziane&K.Ait Ziane,Le reseau et la PME Algerienne, Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerie et la pratique du Marketing,centre universitaire,Béchar,le20-21Avril2004,sans numérotation.

[54] شريف غياط ،محمد بوقموم،حاضنات الأعمال التكنلوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد6، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ديسمبر2009،ص52.

[55] فريد أحمد قبلان،الإستثمار الأجنبي المباشرفي الدول العربية،الواقع والتحديات،دراسة مقارنة، ط1،دار النهضة العربية، القاهرة ،2008،ص357.